

نشرة إخبارية للحملة المدنية للإصلاح الانتخابي عن الانتخابات الفرعية في بيروت والمنت

كيف كانت ستبدو انتخابات المتن وبيروت لو أقر القانون الذي أعدته الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات؟ إن بعض الإصلاحات الرئيسية في قانون هيئة فؤاد بطرس كانت حتمًا لتؤدي إلى انتخابات مختلفة عن تلك التي جرت في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧. فالإصلاح الانتخابي ليس عبارة عن توزيع مقاعد وتقسيم دوائر فحسب، بل هو تطوير لإدارة المنافسة بين المرشحين واللوائح الانتخابية، يرسى جوًا عامًا من المسؤولية والعدل والإنصاف. يعطي قانون هيئة بطرس الناخبين والمرشحين حلولاً لوضع لم يعد مقبولاً، حيث أن العملية الانتخابية متعثرة بسبب عدم وجود إصلاحات جذية. ومن هذه الإصلاحات تنظيم الإنفاق الانتخابي وتنظيم الإعلان والإعلام الانتخابيين وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات. من شأن هذه الإصلاحات أن تحمي حقوق الناخبين والمرشحين وتخفف التشنج الذي يحصل عادةً خلال الانتخابات. نعرض في ما يلي بعض الإصلاحات الرئيسية المدونة في قانون هيئة بطرس والتي كان من شأنها أن تطوّر عملية الانتخابات الفرعية.

١. الهيئة المستقلة للانتخابات

يقترح قانون بطرس إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات تؤدي الدور الذي تقوم به حالياً وزارة الداخلية وتكون مسؤولة عن تنظيم الانتخابات. وكان وجود هيئة انتخابية مستقلة قد جنّبنا السجلات حول شرعية مرسوم مجلس الوزراء الذي دعا إلى الانتخابات الفرعية في المتن وبيروت، بحيث تكون اللجنة قد بادرت فوراً إلى تنظيم الانتخابات الفرعية بعد وفاة النائبين بيار الجميل ووليد عيدو وشغور مقعديهما.

٢. أوراق اقتراع مطبوعة مسبقاً

يقترح قانون بطرس استخدام أوراق اقتراع مطبوعة مسبقاً توزع على الناخبين داخل غرفة الاقتراع من قبل رئيس القلم، علماً أنه وفقاً للنظام الحالي، يقترح الناخب عادةً بواسطة ورقة موزعة من قبل مندوبي المرشحين والأحزاب. تخفف أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً حدة التشنجات بين المرشحين المتنافسين إذ يستعمل المقترعون نموذجاً واحداً لأوراق الاقتراع، وذلك من شأنه أن يجنب المشاكل الناجمة عن سوء كتابة أسماء المرشحين (مثلاً: إضافة ألقاب إلى الأسماء) أو تعميم "اللوائح المملوغة" (مثلاً: تغيير الإسم الثلاثي للمرشح). إضافة إلى ذلك، تخفف أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً الضغط على الناخبين من قبل المندوبين وتعزز سرية التصويت وتساعد على الانتقال إلى مكننة عملية فرز الأصوات، مما يسهّل الوصول بسرعة إلى نتيجة دقيقة للانتخابات.

٣. تنظيم الإعلام الانتخابي

يجب تنظيم التغطية الإعلامية للانتخابات بحيث تضمن فرصاً عادلة ومتساوية لكل المرشحين والمجموعات السياسية، تفسح المجال للتواصل مع الناخبين وتقديم البرامج الانتخابية، فيعطى الناخب إزاء ذلك فرصة الإطلاع على برامج جميع المرشحين قبل أن يتوجه إلى قلم الاقتراع. يؤمن قانون بطرس هذه المبادئ وذلك من خلال تقديمه إصلاحات مهمة تنظم الإعلام الانتخابي. على سبيل المثال يجب أن تقيّد محطات التلفزيون بقوانين وقواعد تمنع أي وسيلة إعلامية من إعلان تأييدها أي مرشح أو لائحة انتخابية خلال الانتخابات الفرعية والعامّة. استُعملت بعض محطات التلفزيون كجزء من الحملة الانتخابية للمرشحين للانتخابات الخامس من آب، مما أدى إلى تغطية إخبارية منحازة منعت المقترعين من الحصول على تغطية حيادية لحمات المرشحين.

٤. تنظيم الإنفاق الانتخابي

لا يفرض قانون الانتخاب الحالي سقفاً مالياً للحملات الانتخابية، مما يسمح للمرشحين واللوائح أن ينفقوا أموالاً بدون شفافية أو مسؤولية. وهذا أيضاً يسبب تشنجات وجوّاً من عدم الثقة بين المرشحين المتنافسين، وخاصةً أن المرشحين لا يتمتعون بموارد متكافئة لتغطية حملاتهم الانتخابية. كانت هذه المشكلة واضحة في الانتخابات الفرعية عبر الاتهامات المتبادلة المتعلقة بالإنفاق الانتخابي. يعالج قانون بطرس هذه المشكلة بإصلاح كامل لأطر تمويل الحملات الانتخابية عبر فرض سقف مالي على المرشحين واللوائح وفرض تقديم تصريح مالي عن النفقات ومصادر التمويل للهيئة المستقلة، وهذا من شأنه أن يؤمن منافسة انتخابية عادلة وشفافة.

الإصلاحات المذكورة في هذه النشرة تمثل جزءاً من الإصلاحات المذكورة في قانون بطرس. للمزيد من المعلومات زوروا موقعنا الإلكتروني وحملوا دليلنا عن مشروع قانون الانتخابات الذي أعدته الهيئة الوطنية برئاسة فؤاد بطرس.

www.ccerlebanon.org

نحن المواطنين وأصحاب القرار السياسي والنواب على دعم الإصلاحات المقترحة في قانون لجنة بطرس... إذ إننا نستحق الأفضل!